

اقتصاد

خميس يثني على جهود الداخلية والصحة والعدل زيادة استيراد الفيول لتخفيض التقنين

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن الحكومة عازمة على زيادة كميات الفيول المستوردة من الخارج لسد النقص الحاصل جراء خروج معمل حيان الغازي في المنطقة الوسطى من الخدمة والذي كان يغذي الشبكة الكهربائية بحوالي ٣ ملايين متر مكعب من الغاز يومياً، والتي تعادل كمية ٣ آلاف طن من الفيول، وذلك بهدف تخفيض ساعات التقنين وتأمين أداء المنظومة الكهربائية بشكل عام.

وراجع مجلس الوزراء أليات منح إجازات الاستيراد والاستيراد بإعطاء ومنح إجازات الاستيراد للول العربية للود الأخرى بحيث يستطيع أي تاجر أو مستثمر أو صناعي أن يستورد من المنتجات الأساسية والمواد الأولية اللازمة للإنتاج والتصنيع ومستلزماته، وفيما يخص مشاريع الري في المحافظات والتوسع بالمساحات المروية كلف المجلس وزارة الموارد المائية بإعداد مصفوفة حول التوسع بإنشاء السدات المائية وحاجة كل محافظة وفقاً للمصدر المائي المتوافر وتقييم هذا العمل بشكل دوري. ووجه المجلس وزارتي الإدارة المحلية والبيئة والأشغال العامة والإسكان بمتابعة خطوات العمل في الرسوم ٦٦ لتنظيم خلف الرازي فيما يتعلق بالبيئة التحتية والبرنامج الزمني للتنفيذ وتأمين التمويل المستمر حالياً ومستقبلاً والبيئة الإدارية والبيئة الاستثمارية للمشروع.

وخلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء، أسن، أثنى خميس على جهود وزارات الداخلية والصحة والعدل فيما يتعلق بمراقبة فروع المخدرات خاصة في ظل الظروف الأمنية التي فرضتها الحرب الإرهابية على سورية الأمر الذي يفرض مزيداً من التحديدات لضمان أبناء الوطن من خطر هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع.

ووافق المجلس على مشروع قانون يمنح الشركات القائمة التي لم توفّق أوضاعها وعقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية بتاريخ صدور القانون مدة ٩ أشهر فقط لتوفيق أوضاعها وإجراء التعديلات على عقود تأسيسها وأنظمتها الأساسية وفق أحكام قانون الشركات ٢٩ لعام ٢٠١١، وفرض المشروع غرامة مالية مقدارها ٥% من رأسمال كل إحداث إذاعات خاصة في المنطقة الحضرية.

شركة لم توفّق أوضاعها بحيث لا تزيد القيمة على مليون ليرة سورية.

وشكل مجلس الوزراء فريق عمل برئاسة وزير الإدارة المحلية والبيئة وعضوية وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والزراعة والموارد المائية وحفظه اللائقية ومكتب المتابعات في مجلس الوزراء المتابعة إجراءات تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية والقرارات التي اتخذها الوفد الحكومي في زيارته إلى محافظة اللاذقية مؤخراً على أن يقدم الفريق تقريراً شهرياً إلى مجلس الوزراء.

ووافق المجلس على تقديم سلفة من أموال الخزينة الجائزة للمؤسسة العامة للخطوط الجوية السورية مقدارها ٤,٩٨٠ ملياراً ليرة سورية لصرف الرواتب والأجور وتمماتها عن عام ٢٠١٧ للعاملين لديها بهدف تمكين المؤسسة وتحسين واقع العمل نتيجة تأثير الظروف الراهنة سلباً على واقع العمل ما أدى إلى تراجع كبير في إيراداتها. وطلب المجلس من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي التحضير لإطلاق حملة تشجير وطنية شاملة للتشجير الحراجي والمخضر تزامناً مع عيد الشجرة تستهدف المواقع التي تعرضت للحرائق أو للقطع الجائر بهدف إعادة الحيوية إلى هذه المساحات إضافة إلى المساحات الممكنة القابلة للتشجير.

وضمن خطة الحكومة لتفعيل العملية الإنتاجية في القطاع الصناعي وتشغيل جميع العامل والشركات المتوقفة كلف مجلس الوزراء وزارة الصناعة بإعادة تشغيل معمل الورق في شركة إسمنت طرطوس وتشكيل لجنة تحقيق للوقوف على أسباب هذا التوقف منذ قرابة العامين.

وتناقش المجلس واقع المطابع التابعة للجهات العامة وأهمية تقييم عملها وإمكاناتها واستثمارها بالشكل الأمثل ووضع رؤية تطويرية لواقع هذه المطابع وبشكل يعود بالفائدة على مختلف المؤسسات التابعة لها.

وتناقش المجلس واقع الإذاعات الخاصة والعامة وأهمية أن يخدم عملها البعد الوطني في الظروف الراهنة والدور الذي يجب أن تلعبه الإذاعات التابعة لوزارة الإعلام وإمكانية إحداث إذاعات خاصة في المنطقة الحضرية.

مدير هيئة المنافسة ومنع الاحتكار لـ«الوطن»:

«التدخل الإيجابي» تعمل كتاجر مفرق ولم تقم بالدور المطلوب منها لكسر الاحتكار



علي محمود سليمان

بين مدير عام هيئة المنافسة ومنع الاحتكار أنور علي أن جميع المواد متوافرة وبأسعار منخفضة حسب الأسواق الموجودة فيها وبذلك فإن المنافسة موجودة، ولكن للأسف الشديد لم تقم مؤسسات التدخل الإيجابي بالدور المطلوب منها كتاجر جملة يستطيع أن يكسر حالة احتكار القلّة المشرع بالقانون بنسبة ٣٠٪، ولكنها تعمل كتاجر مفرق، معتبراً قرار دمج مؤسسات التدخل الإيجابي بفتح باب الأمل أن تحقق ما نصبو إليه الحكومة من خلال تغيير آلية عمل هذه المؤسسات لتلعب دوراً أكثر إيجابية في الأسواق.

إضافة إلى أنه يجب على مؤسسة التجارة الخارجية أن تلعب دوراً أكبر بحيث تكون نازلة لعمل التجارة الخارجية واستيراد السلع والبضائع لجميع الجهات، وإلا فلا يوجد ما ينافس موجوداً، ويمكن لكل جهة حكومية استيراد المواد الخاصة بها وحدداً، فما تقوم به مؤسسة التجارة الخارجية من استيراد للقطاع الخاص يوضح أنها قادرة على تأمين المواد ولكنها تستورد للقطاع الخاص من أجل الحصول على العوائد لتبقى مستمرة وتدفع رواتب وأجور عمالها، ولذلك ينتظر منها أن تقوم بدور أكبر بالتعاون مع جهات القطاع العام

واستيراد كميات كبيرة من المواد والسلع من خلال عقود واختيار الوقت المناسب لهذه العقود لتناسب مع العرض والطلب وبذلك تصبح فاعلة بشكل أكبر في تخفيض الأسعار من خلال مؤسسات التدخل الإيجابي.

ورأى علي أن تبعية الهيئة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لن تغير من عملها في شيء، فهي هيئة مستقلة إدارياً وفتحياً ومالياً يديرها مجلس منافسة مستقل تماماً ويرأسه قاض وممثل أعضاء منتخبتين

من اتحاد الفلاحين والعمال وغرف التجارة والصناعة وجهات حكومية أخرى، وحتى المراسلات التي تتم مع رئاسة مجلس الوزراء تتعلق بالأعمال الورقية والإدارية وفق قانون العمل، أما عمل الهيئة من الناحية الفنية فهو مستقلاً تماماً من خلال الإدارات الفنية الموجودة فيها.

وأوضح أنه رغم الاختلاف في سياسة عمل الجهات فهو لن يؤثر في عمل الهيئة التي تم تأسيسها لتكون فاعلة في ضبط حركة الاقتصاد الوطني لجميع الأجهزة

لأن عملية الإنفتاح التي يعتمدها اقتصاد السوق الاجتماعي تحتاج إلى ضوابط وبذلك يكون قانون المنافسة ومنع الاحتكار هو الضابط الأساسي لعمل السوق في ظل تحرير الأسعار التي تتوافق واقتصاد السوق الاجتماعي المقر وفق تشريعات الدستور ويحكم عمل الاقتصاد الوطني، على حين تعمل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على تحديد الأسعار. لافتاً إلى أنه تم الاجتماع مع جميع المعنيين في الوزارة للتعاون في المجالات التي يسمح بالتعاون فيها وفق القانون، وبما يتماشى والسياسة العامة للحكومة والوزارة بشكل عام، بينما عمل الهيئة من الناحية الفنية هو مستقل تماماً، ولكن في حال وجود أي إشكال ضمن المؤسسات التابعة للوزارة أو ملاحظة أي مؤشر مخالف لقانون المنافسة

لعملها فسوف تقوم الهيئة بعملها المستقل ضمن نطاق الوزارة من أجل تطبيق القانون، موضحاً أن الوزير يعمل بحيادية وشفافية ولم يقم بالتدخل بالعمل الفني للهيئة.

ونوه بأن القرار الأخير المتعلق بتحديد منح إجازات الاستيراد للمواد الأساسية مهم وضروري لاستمرار تأمين هذه المواد لسلة المستهلك من خلال منح إجازات الاستيراد لمن يرغب، وقرار منع استيراد المواد الكمالية فالجميع معه.

على خلفية قرار تخفيض حصتها إلى ٣٠٪

شركتا تأمين خاصة تهمد بالانسحاب من مجمع التأمين الإلزامي والعمل وحدها!! مسؤول في التأمين لـ«الوطن»: تحول الحصص إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين

محمد راكان مصطفى

اعتراض عدد من شركات التأمين الخاصة على قرار خفض الحد الأقصى الذي يجوز لأي شركة تأمين أن تحتك به في فرع التأمين الإلزامي للسيارات من ٤٥ إلى ٣٠٪ من حجم الأقساط الإجمالية التي تحققها الشركة في جميع فروع التأمين عدا أقساط فرع التأمين الإلزامي للسيارات. وقد ذهبت بعض الشركات إلى التهديد بالانسحاب من تجمع التأمين الإلزامي للسيارات في الاتحاد السوري لشركات التأمين.

وعلمت «الوطن» أن شركتي تأمين أبلغتا هيئة الإشراف على التأمين نيتها بالانسحاب من تجمع الإلزامي، والعودة إلى فتح مراكز خدمة تصدير التأمين الإلزامي كما كان الحال سابقاً قبل تشكيل تجمع الإلزامي في الاتحاد السوري لشركات التأمين.

وتعلقاً على الموضوع صرح مدير مسؤول في قطاع التأمين لـ«الوطن» أنه يحق للشركات الانسحاب من اتفاقية تجمع الإلزامي في مديريات النقل للمركبات واليات السورية التي تحمل اللوحة المحلية، إلا أنه بموجب نص الاتفاقية، لا يجوز للشركة التي تنسحب تصدير التأمين الإلزامي.

وعن إمكانية اتفاق شركات التأمين على إلغاء الاتفاقية، أكد المسؤول أن ذلك غير ممكن، فالقاعدة مصدق عليها من وزير المالية والاتحاد السوري لشركات التأمين وهيئة الإشراف على التأمين، وبالتالي فإن إلغاءها يحتاج إلى موافقة وتصديق كل من هيئة الإشراف على التأمين ووزير المالية.

منوهاً بأنه في حال انسحبت جميع الشركات من التجمع يتم بشكل تلقائي تحويل الإلزامي على السيارات إلى المؤسسة السورية للتأمين. مؤكداً أن إصدار وزير المالية -بصفته رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين- القرار بإعادة توزيع نسب الإجمالي بين الشركات كان يهدف إلى تنشيط باقي أنواع التأمين لدى شركات التأمين ما يؤدي إلى تطوير سوق التأمين السوري وعدم اعتمادها على التأمين الإلزامي يأتي دون أي مجهود يبذل. وعلمت «الوطن» أن الاتحاد السوري لشركات التأمين وجه كتاباً إلى هيئة الإشراف على التأمين، طالب بموجبه تأجيل موعد البدء بتنفيذ القرار إلى شباط القادم بدلاً من البدء بالتنفيذ مع بداية كانون الثاني،



وذلك لأسباب تقنية حتى يتاح للاتحاد إعادة برمجة النظام وفق النسب الجديدة المحددة في القرار، ويتم إيجاد آلية للتوزيع بالنسبة للمحافظات وفق النسب الجديدة، واعتبر الاتحاد أن المهلة التي تم منحها في القرار للبدء بالتنفيذ بداية العام غير كافية للتنفيذ والتجريب، فإن أي خطأ في التنفيذ سوف يؤدي إلى مشكلة.

إلا أن الهيئة لم توفّق علي منح مهلة إضافية للتنفيذ لما بعد ١٥ كانون الثاني عام ٢٠١٧. وعُشف مدير مسؤول في التأمين لـ«الوطن»، أن اتحاداً حكومياً مرتبطاً بمناقشة حل إشكاليات التأمين الصحي الإداري، حيث قامت المؤسسة العامة السورية للتأمين بتجديد عدة سيناريوهات للحلول الممكنة

مشكلة التأمين الصحي الإداري والتي يأتي على رأسها التعرفة المعتمدة من المؤسسة لقاء خدمات مزودي الخدمات الطبية من أطباء صيدلانية مختبر وأشعة ومشاف، والتي لم تعد تتوافق مع الأسعار الحالية ومشكلة انخفاض أقساط التأمين الصحي المحددة به آلاف سنوياً.

ومن الحلول التي تستنى لـ«الوطن» الاطلاع عليها، اقتراح وضع تعرفة تأمينية تتنجح للمؤمن الحصول على الخدمة الطبية المناسبة، واقتراح زيادة على أقساط التأمين الصحي من خلال تحديد نسبة يتم اقتطاعها من الراتب بهدف تحقيق العدالة بين المؤمنين الإداريين وأن يكون مبلغ التأمين الصحي مرتبط بحجم الراتب، إضافة إلى حلول أخرى تم إعدادها للعرض أمام الحكومة.

من جهةها هيئة الإشراف على التأمين ترى أن المشكلة الأساسية في التأمين الإداري تعود إلى سوء الاستخدام بالدرجة الأولى ثم يأتي انخفاض الأقساط، وترى الهيئة أن المبلغ الحالي المنقطع من الرواتب في حال ضبط استخدام بطريقة دقيقة يكفي على حالة لتقديم الخدمات للمؤمنين خارج الخدمة، على حين يتطلب الموضوع زيادة على الخدمات المقدمة في المشفى بسبب الارتفاع الذي طرأ على أسعار المستلزمات الطبية.

كما أن الهيئة تعترض على مبدأ أن تكون الزيادة بناء على نسبة يتم اقتطاعها من الراتب، وتعتبر أن مثل هذه الإجراء يخالف للقواعد التأمينية على اعتبار أن التأمين هو قسط محدد يتم ذكره وتحدد بشكل واضح لجميع المؤمنين.

كيلو السكر ينخفض ٦٠ ليرة في أسواق «الجملة»

«التموين»: بسبب انخفاضه عالمياً واستقرار الدولار

عبد الهادي شبوات

انخفض سعر كيلو السكر في مبيع الجملة بالسوق المحلية أكثر من ٦٠ ليرة سورية، ليستقر خلال اليومين الأخيرين عند ٣٤٠ ليرة، بينما كان يباع بأكثر من ٤٠٠ ليرة، وأحياناً يصل ٤٢٥ ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود أن الانخفاضات السعرية التي سجلتها مادة السكر في السوق المحلية هي بسبب انخفاض الأسعار العالمية والتصمن النسبي والاستقرار في سعر صرف الليرة أمام الدولار. وحددت النشرات السعرية في وزارة التجارة الداخلية سعر الكيلو للبيع حسب بيانات اليومين الأخيرين بين ٣٤٠-٣٧٠ ليرة حسب بيانات الكلفة المقدمة للوزارة من المستورد أو التاجر بينما كان قبل أيام قليلة يزيد على ٤٠٠ ليرة، يضاف له هوامش الأرباح المحددة بـ٦٪.

وأوضح مقصود أن عامل المنافسة وزيادة عدد المستوردين مؤخراً سمح للوزارة بالمشاورة واعتماد سعر المادة عالمياً بدلاً من التقدير بالأسعار الاستراتيجية في وزارة الاقتصاد (٦٥٠ دولاراً للطن) لأن ذلك يعني حكماً ارتفاع سعر مادة السكر من خلال محادثتين، وبما يحقق كرامة المواطن والخزن والتسويق مع بعضها البعض، كل هذا يصب في خاتمة المنافسة وتأمين السلع للمواطنين بأسعار بعيدة كل البعد عن الابتزاز، وبما يحقق كرامة المواطن ومصالحته، فالقطاع العام هو الضامن الحقيقي والوحيد للمواطن الذي هو عنوان العمل الميداني وعنوان نهضة البلد وإعادة إعمارها، والمرحلة المقبلة تستهد إعادة إحياء حقيقي وتفعيلاً كبيراً للقطاع العام في كل المجالات، ومن الطبيعي أن يتم في حالة الحروب حدوث خلل في جسد الدولة، وظهور العناصر الفاسدة لتلطف على السطح، وتحدث باسم موقعها الوظيفي وبدلاً من أن تبني الوطن تقوم بإساءة مصالحها الشخصية على حساب الوطن والمواطن، كل هذه الحالات تتم دراستها لكي نستفيد منها لاحقاً في إعادة إعمار سليم قائم على المصداقية والشفافية وإحقاق نهضة حقيقية تقلل الزمن الذي تحتاجه سورية لإعادة بنائها.

كانت حاضرة وإن ابتعدت في المراحل الأولى عن الشعب نتيجة لمواجهة الغزو الخارجي إلا أنها عادت وبقوة، ومسؤوليتنا تتمثل في إعادة الثقة الحقيقية بين الشعب ومؤسسات القطاع العام، من خلال الكشف عن الفاسدين ومحاربتهم ومحاسبتهم دون رحمة، ومن خلال إعادة تفعيل دور تلك المؤسسات ورفدها بالعناصر الوطنية، لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة إحياء الطبيعة الوسطى التي تعتبر الرافعة الأساسية لأي نهضة وجودية، فالمرحلة تتطلب وجود الشرفاء ليعملوا مع بعضهم بخلايا النحل بدءاً من أصغر فرد إلى أكبرهم، ولعل الاهتمام بالفرد هو الأساس لأنه العنصر الأهم في أي عملية تنموية لذلك نحن بحاجة إلى إعادة بناء النفوس التي ذابت الويل من الإرهاب، إما للفرد عزيز وإما



لتهجير وحرمان وإملا خسارات هائلة لمواقعهم ومراكزهم وأملاهم بسبب نهبها من الإرهابيين، ونحن بحاجة إلى إعادة إعمار أخلاقية لمخطلومات غابت كإجابة على أطلال المجتمع في بوتقة المواطنة بعدما جاء الإرهاب ودمرها، والمرحلة المقبلة تتضمن أيضاً تعزيز الوضع الاقتصادي من خلال محبة الحيوان، وتشجيع المنافسة الشريفة بين التجار لتأمين السلع للمواطنين بأسعار منافسة وكسر الاحتكار، وتتضمن أيضاً دمج العديد من المؤسسات كما حصل مؤخراً كدمج صناديق الاستهلاكية والخزن والتسويق مع بعضها البعض، كل هذا يصب في خاتمة المنافسة وتأمين السلع للمواطنين بأسعار بعيدة كل البعد عن الابتزاز، وبما يحقق كرامة المواطن ومصالحته، فالقطاع العام هو الضامن الحقيقي والوحيد للمواطن الذي هو عنوان العمل الميداني وعنوان نهضة البلد وإعادة إعمارها، والمرحلة المقبلة تستهد إعادة إحياء حقيقي وتفعيلاً كبيراً للقطاع العام في كل المجالات، ومن الطبيعي أن يتم في حالة الحروب حدوث خلل في جسد الدولة، وظهور العناصر الفاسدة لتلطف على السطح، وتحدث باسم موقعها الوظيفي وبدلاً من أن تبني الوطن تقوم بإساءة مصالحها الشخصية على حساب الوطن والمواطن، كل هذه الحالات تتم دراستها لكي نستفيد منها لاحقاً في إعادة إعمار سليم قائم على المصداقية والشفافية وإحقاق نهضة حقيقية تقلل الزمن الذي تحتاجه سورية لإعادة بنائها.

كانت حاضرة وإن ابتعدت في المراحل الأولى عن الشعب نتيجة لمواجهة الغزو الخارجي إلا أنها عادت وبقوة، ومسؤوليتنا تتمثل في إعادة الثقة الحقيقية بين الشعب ومؤسسات القطاع العام، من خلال الكشف عن الفاسدين ومحاربتهم ومحاسبتهم دون رحمة، ومن خلال إعادة تفعيل دور تلك المؤسسات ورفدها بالعناصر الوطنية، لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة إحياء الطبيعة الوسطى التي تعتبر الرافعة الأساسية لأي نهضة وجودية، فالمرحلة تتطلب وجود الشرفاء ليعملوا مع بعضهم بخلايا النحل بدءاً من أصغر فرد إلى أكبرهم، ولعل الاهتمام بالفرد هو الأساس لأنه العنصر الأهم في أي عملية تنموية لذلك نحن بحاجة إلى إعادة بناء النفوس التي ذابت الويل من الإرهاب، إما للفرد عزيز وإما

الاسترشادية المرتفعة هو مؤسسات التدخل الإيجابي لأنها تستطيع تأمين ما تحتاج إليه من مادة السكر من إجازات الاستيراد التي يقدم بها المستوردون وفق السعر الاسترشادي المعتمد حالياً بـ ٦٥٠ دولاراً للطن ومن ثم انخفاض قدرتها على المنافسة والتأثير في السوق.

كما أكد مقصود أن آلية تسعير المادة تعتمد على بيانات الكلفة التي يقدمها التاجر أو المستورد حيث تتم دراسة هذه التكاليف من لجنة مركزية مختصة فيها ممثلون عن العديد من الجهات المعنية بالتسعير. وعن وجود حالات تلاعب في بيانات التكاليف التي يقدمها المستورد أوضح أن الوزارة في إضافة إلى التدقيق في بيانات التكاليف وعرضها على الجهات المختصة مثل الجمارك والاقتصاد وغيرها تعمل على مقارنة الأسعار المقدمة في بيانات التكاليف مع الأسعار في البورصات والأسواق العالمية لمادة السكر لمعرفة مدى واقعية الأسعار المقدمة ومصداقيتها.

وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية نفت مؤخراً حالات احتكار استيراد مادة السكر من أشخاص محددين، مؤكداً عدم وجود وبموجب آلية المعتمدة لمنح موافقات الاستيراد فإن مادة السكر الأبيض المكرر سموح باستيرادها لكل المستوردين وبكميات وقيم مفتوحة وبناء على طلب المستورد. ويشار إلى أن مادة السكر سجلت في الأسواق المحلية ارتفاعات سعرية متتالية منذ بداية الأزمة تجاوزت ١٠ أضعاف ما كانت عليه في بداية العام ٢٠١١ حيث لم يتجاوز سعر كيلو السكر وقتها ٥٠ ليرة بينما ناهز سعر كيلو السكر في بعض الفترات ٥٠٠ ليرة.

الإعمار.. محطة في بوابة الانتصارات السورية

وزير «التموين»

يكتب لـ«الوطن»:

د. عبد الله الغربي

منذ أكثر من ٨٠٠٠ عام ق.م وسورية تتعرض لحروب وغزوات حاقدة بسبب تفرقتها في كل شيء، لكنها كانت تثبت دوماً أنها تقوم وتعود لتحمي من جديد أخذة ومقها ووطنها لتبقى وتقلها بحيث تكون رائدة للوجود الحضاري والإنساني في العالم.

استهدفت سورية في العصر الحديث، فكان السوريون مثلاً في الضحية والمقاومة وتلقت الغزاة دروساً لن ينسوها، بدءاً من تشرين التحرير وليس آخرها حرب الوجود التي يخلفها الجيش العربي السوري، والقوات المسلحة تحت قيادة حكيمية، وقائد اختزل في قامته خصال القادة العظام في التاريخ من صبر وصمود وإنسانية وتحد وذكاء، وقد التفت حوله جماهير الشعب مؤمنة بقيادته وقدرته على نقل البلاد إلى بر الأمان كما فعل والده القائد الخالد، الذي بنى سورية الحديثة وأسس دولة يحسب وزيها في المحافل الدولية، فلم تستطع كل الحروب أن تتلذذ من هذه القلعة الشامخة، لذلك جاء استهداف العقل السوري من خلال تبديد ثقافات مهمة، وإبخال ثقافات غربية وبعيدة كل البعد عن ثقافات مجتمعنا الشرقي،

وكما كان العقل السوري ولاذاً في السابق وأعاد سورية إلى موقعها الأساسي في الوجود وقيادة الحضارات، هو اليوم يثبت من جديد متحدياً كل الصعوبات من إرهاب اقتصادي واجتماعي وثقافي ومعرفي وسياسي وإنساني، ليبدأ إعادتها بقوة عبر الإعمار بيد وبالأخرى بحافق الإرهاب. ماذا استهدف العقل السوري؟ سؤال بات جوابه لدى الجميع، ولم يعد خافياً على أحد فأول من نقلها في العصر الحديث جمال عبد الناصر عندما قال: «سورية هي قلب العروبة النابض»، فمن الديهي أن يستهدف القلب ليموت الجسد، لأن العدو يدرك أنه لم يكن سوى سورية التي دابت على فتح ذراعها لكل العرب، من دون استثناء، وبلا تأثيرات دخول، ولم تكن ترفض أن تستقبل من يجيء إليها لاجئاً غريباً، أو دارساً فقيراً، أو ضيفاً عابر سبيل وليس آخرهم الشهيد التونسي محمد الزاوي، وسورية كانت تطعم الجوار من لبناتين

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك